

أي دور لمؤشرات التنمية الجهوية؟ الهدف، المحتوى، التركيب والفاعلية

عمر بالهادي

أستاذ متميز، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة تونس

ناولت العديد من الدراسات مسألة التنمية الترابية، جهوية كانت أو محلية، منذ ستينيات القرن الماضي في العالم وفي تونس وأصبحنا نتحدث منذ الثمانينات عن التنمية المستدامة¹ التي جمع بين أركان ثلاثة: ناجعة اقتصاديا، منصفة اجتماعيا ويستطيع فيها العيش بيئيا. وهو ما أفضى إلى وضع مؤشرات عامة وقطاعية لتحديد مستوى التنمية ومتابعتها ووجيه مجهودات الدولة وحفيز الاستثمار في المناطق الأقل نمية والحد من الفوارق الجهوية والمحلية.

في هذا الإطار، نجد أن المجهودات كانت في البداية قطاعية أساسا ورجع إلى بداية الثمانينات. فقد وضعت وكالة الاستثمارات الصناعية سنة خارطة للحوافز الممنوحة حيث م قسيم البلاد على 5 مناطق حسب أهمية الحوافز الممنوحة للمستثمر 1980 (API 1980) بالاعتماد على عدة متغيرات ومخضت عن قانون 1981. كما قامت المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1982 بإعداد خارطة الأولويات الجهوية (Carte des priorités régionales) لتحديد الاعتمادات الموجهة للتنمية الريفية أساسا والبرامج الجهوية بعد ذلك (CGDR 1982) وم طويرها بعد ذلك عدة مرات 1994، 2008. كما نجد من ضمن برامج المندوبية مرصد التنمية الجهوية، المؤشر التآلفي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، مؤشر الحوكمة المحلية ()، ومؤشر تحليل البيانات.

أما على المستوى الإقليمي، فقد قمت شخصيا سنة 1981 بوضع معامل للتنمية الجهوية نشر سنة 1982 وم طويره سنة 1989 (Belhedi A 1982, 1989,)² لنصل إلى مؤشر التنمية الجهوية لمعهد القدرة التنافسية والدراسات

1 - إلى حدود الثمانينات كان مصطلح التنمية كاف في حد ذاته نظرا إلى أن الفكرة السائدة كانت تتمثل في أن التنمية مستدامة بطبيعتها إلا أن التجارب التنموية في العالم بينت غياب هذا الشرط في أغلبها كما أن الوعي المتزايد بالبعد البيئي نتيجة الاستغلال المفرط للطبيعة والمواد طرح منذ منتصف السبعينات ضرورة المحافظة على البيئة واعتبارها أحد ركائز التنمية التي لا تستديم بدونها.

2 - هو المعامل الأمثل النسبي للتنمية (Coefficient Optimum Relatif de Développement, CORD) تم إعداده بناء على متغيرات اجتماعية-اقتصادية ويتراوح من 0 إلى 1. وهو نسبي لأنه يحسب بالنسبة إلى درجة التنمية في القطر المعني كتونس مثلا وهو أمثل كذلك لأنه يحسب تبعا لأعلى القيم التي سجلت في كامل القطر وليس في المنطقة التي تحصلت على أعلى مؤشر. هذا العمل تم اعداده سنة 1981 ونشر سنة 1982 ووقع تطويره سنة 1989.

الكمية منذ 2012 والذي م طويره فيما بعد إلى حدود 2019 على مستوى عدد وطبيعة المتغيرات والطريقة المعتمد في حديد المؤشر³ (ITCEQ 2012, 2015, 2018). أما على المستوى العالمي فقد وضع صندوق الأمم المتحدة للتنمية سنة 1990 مؤشر التنمية البشرية (IDH) على مستوى الأقطار⁴ ليتم طويره فيما بعد في التقارير اللاحقة ليأخذ بعين الاعتبار التركيب النوعية ودرجة اندماج المرأة ودرجة الفقر (IPH)⁵.

هذا يطرح مسألة ماهية وطبيعة التنمية ومحتوى مؤشرات التنمية الجهوية وجدواها. وسنقتصر في هذه المداخلة على بعض الجوانب فحسب، التي ندرج في موضوع هذا اليوم الدراسي. والحديث عن مؤشرات التنمية يحيلنا حتما إلى التعرض، ولو باقتضاب شديد، إلى مفهوم التنمية. بالخصوص الجهوية، فما هي التنمية؟ كيف حدد هذه المؤشرات؟ لماذا ولمن وضع هذه المؤشرات؟

1- التنمية؟ مفهوم شامل، معقد ومتطور

لا يمكن حديد مؤشرات نموية دقيقة وموفقة دون حديد مفهوم التنمية بكل دقة لتشمل مختلف الجوانب للتنمية، يشمل كل جوانب حياة الفرد والمجموعة مما يجعل قياسها أمرا مستعصيا ومتشعبا لا يتوقف على جانب واحد أو بعد معين أو مجال محدد مما يجعلنا نتحدث عن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية⁶ والتنمية الثقافية والتنمية السياسية... ونحدد بالتالي مؤشرات مختلفة تقتصر على بعض الجوانب مثل التنمية البشرية أو جاذبية المؤسسات أو غيرها. وهي وجوه مختلفة لشئ واحد، فكل له عناصره ومؤشره وجليه وبعاه العملية.

والتنمية عملية معقدة كذلك، لأنها حصيلة فاعل مختلف المتغيرات والعناصر والحقول وطور الاقتصاد والمجتمع، فالعلاقة ليست خطية ولا بالبسيطة مما يطرح مسألة موازنة المتغيرات والحقول في ركيبة المؤشرات التنموية.

3 - تم إعداد المؤشر بناء على 13 متغير على مستوى الولاية و9 على مستوى المعتمدية سنة 2012 ووقع بعد ذلك تغيير عدد المتغيرات إلى أكثر من عشرين حيث تم اعتماد 4 حقول: البنية التحتية، البعد الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي، سوق الشغل. فقد تم ادماج طريقتين التحليل العملي والموازنة. كما تم اعتبار بعض المتغيرات في الموازنة مثل الحجم والمسافة عن مركز الولاية والأقطاب الاقتصادية وكذلك الفوارق داخل الولاية. (ITCEQ 2102, 2015, 2018).

4 - المؤشر يقتصر على البعد البشري للتنمية حيث يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر: التكوين والصحة ومستوى المعيشة. فالمؤشر العام لا يعكس تدنى مستوى المرأة خاصة في البلدان الأقل نموا كما أن الفقر البشري يعكس أساسا النقص الحاصل على مستوى هذه العناصر الثلاثة.

5 - منذ الثمانينات أصبحنا نتحدث عن التنمية المستدامة التي تتمثل في تلبية الحاجات الراهنة دون المساس بحاجيات الأجيال القادمة وملك نتيجة الاستغلال المفرط للموارد وتدهور البيئة والتركيز على الجانب الاقتصادي والتغافل عن الجانب الاجتماعي لمدة طويلة. فالتنمية المستدامة تجمع بين ثلاثية متلازمة: الاقتصاد الناجع والانصاف الاجتماعي والبيئة التي يستطاب فيها العيش. في الإطار وضع صندوق الأمم المتحدة للإنماء مؤشر التنمية البشرية الذي يركز أساسا على الجانب البشري وهو ما أدى إلى التغافل عن الجانب الاقتصادي. فمنذ التسعينات تم وضع أهداف الألفية للتنمية (Objectifs millénaires du Développement - OMD) في أفق 2030 وشعارها "لا يترك أحدا خلف الركب" وتتمثل في 17 هدفا و244 مؤشرا. أنظر Belhedi A 2016

6 - نجد في هذا المضمون مؤشر التنمية البشرية لصندوق الأمم المتحدة للإنماء أو التنمية (PNUD) لسنة 1990 والذي تم تطويره فيما بعد ليأخذ بعين الاعتبار الجندر أو النوع وتعديله.

كما أن التنمية كما هي حالة راهنة عكس الوضع الذي وصلت إليه، فهي كذلك حركية ودينامية. فهي ليست حالة ثابتة ومستقرة محددة، بل صيرورة متواصلة ومسار لا يتوقف. فمفهومها يتطور باستمرار عبر الزمن وحسب الأقطار مثل الفقر والتحضر وغيرها، ليشمل جوانب كانت بالأمس غائبة عن الذهن مثل البعد البيئي أو الحوكمة، ويفسر وسع المحتوى وعدد المتغيرات ونوع المناهج وي طرح إشكالية المقارنة في الزمان والمكان.

فالتنمية تشمل خمس أركان أساسية على الأقل، لا بد من وفورها عبر خطة مبرمجة واضحة الأهداف والمراحل والموارد مثلما هو الحال في جل الأقطار في طريق النمو أو الصاعدة كما نتج كذلك عن طور عفوي على مدى زمني طويل كما هو الحال في الدول المتقدمة أو الأقاليم المتطورة اليوم:

* النمو (Croissance) : ماذا؟ يتمثل في خلق وركيم الثروة المادية بنسق من يمكن من لبية حاجيات المجتمع الأساسية، الراهنة والناشئة. فبدونه لا وجود للتنمية ويقا بنسب طور الثروة من حيث الفاج والدخل أساسا.

* التقدم/الراقي (Progrès): لماذا النمو؟ يتمثل في استغلال الثروة المراكمة والنمو المحقق في خدمة الانسان من خلال ارفع مستوى المعيشة وحسن ظروف عيش السكان وخاصة للفئات الضعيفة. كما يشمل مدى طور قدرة المجتمع على التحكم في الطبيعة والتأقلم معها وامتلاك التقنيات والآليات الضرورية لذلك. وينعكس ذلك على نوعية السكن والتجهيزات والخدمات والبيئة والثقافة والحريات والديمقراطية وحقوق الانسان ومدى حكم المجموعة في مصيرها وكذلك الحد من الفقر والتهميش والهشاشة والبطالة ومن الفوارق بمختلف أنواعها: المجالية والاجتماعية والمهنية.

* الاستقلالية (Autonomie) : تمثل في وحي التنمية الذاتية التي يمكن الجماعات الترابية (الإقليمية، الجهوية، المحلية) من اخذ مصيرها على عاقبها على المدى الطويل، حتى ولو طلب ذلك في مرحلة أولى دخل فاعلين خارج المنطقة المعنية وخاصة الدولة. وهذا يتطلب فترة زمنية طويلة مما يتطلب برمجة ذلك عبر مراحل تمتد على المدى القصير والمتوسط والطويل. ولا يستقيم الحديث عن التنمية الإقليمية والجهوية والمحلية من دون الدولة بغض النظر عن النظام السياسي والتوجهات الاقتصادية، وذلك من خلال المبادرة بوضع خطط التنمية ووضع الأسس والحوافز والقوانين والمؤسسات وشجيع الاستثمار ومساعدة الأقاليم والجهات على الاضطلاع بدورها في مرحلة لاحقة لتدبير وسير رابها وتصرف

في موارده بصفة مستدامة في إطار سياسية وطنية متناسقة ضمن حيز كل سلطة ومشمولاً لها.

فالإشكال المطروح في البداية يتمثل في كيفية مكين الجماعات الترابية من الاستقلالية على المدى البعيد. فالعديد منها لم يخلق بعد أو فتقد لأدنى الموارد المالية واللوجستية والبشرية مثل الولايات واغلبية البلديات. ولكن يمكن تجاوز هذا العائق بأخذ السلطة المركزية على عاقتها ركيز السلطة الجهوية والمحلية ومكينها من الموارد الضرورية والأخذ بيد الجماعات الترابية درجياً حتى تمكن من الأخذ بزمام الأمور، بعد فترة ختلف مدتها من جماعة محلية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى حسب الإمكانيات المتاحة وطنياً والمتوفرة على مستوى الجهة. وكون هذه المدة طويلة نسبياً نظراً لحجم الاعتمادات الضرورية لذلك ولما يميز به النظام السياسي لفترة طويلة من ركيز مشط لا يترك هامش حرية يذكر لأي سلطة أخرى وما رسب في العقلية والسلوك الإداري لدى الإدارة المركزية.

من جهة أخرى، طرح الاستقلالية بحددة مسألة المسؤولية والمحاسبة والتمثيلية للساشرين على مصير الجهة أو الإقليم بالإضافة إلى الموارد خاصة للعديد من الجهات والأقاليم التي فتقر لأدنى المرافق والموارد الذاتية مكنها من الاضطلاع بالمهام المناطة بعهدتها. لذلك نفهم أهمية دور السلطة المركزية في دفع التنمية الذاتية للجهات والأقاليم، على الأقل في المرحلة الأولى، حتى إرساء المؤسسات وفير الموارد واخذ التدابير الضرورية لذلك.

* الاستدامة (Durabilité): خلافا للنمو، لا يمكن الحديث عن التنمية دون أن يتوفر شرط الاستدامة وهو ما يجعل البعد الزمني ضرورياً في الحكم عن وجود التنمية من عدمه. والاستدامة تطلب ظافر مختلف الفاعلين والقطاعات والفئات واندماج مختلف الأنشطة (اندماج قتي ومالي ومجالي، افقي وعمودي) لتعطي دفعا متواصلاً لخلق الثروة وحقيق نسب نمو من فعة ووزيعها على مختلف المتدخلين وحقيق نسب نمو من فعة، وان لم يكن متصاعدة فعلى الأقل متواصلة بنسق يمكن من لبية حاجيات المجموعة.

وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال مشاريع كبيرة مهيكلة مثل الركيزة الأساسية للتنمية الإقليمية والجهوية والتي مثل ركيزة لوجستية ومجالية، توطن حولها البرامج والمشاريع المتوسطة والصغيرة وكذلك البرامج المحثة (بفتح الحاء) التي تركز أساساً في السافلة (en aval) في إطار استراتيجي إيجابية تنمية جهوية/إقليمية

واضحة المعالم في أهدافها ومراحلها ومواردها ومؤسستها وقوانينها ومتفق عليها من طرف المجموعة.

وتمثل الاستدامة كذلك في عدم الاقتصار على قطاع واحد الذي يكون غالبا عرضة للازمات في أي لحظة، فآزمة السياحة مثلا في سنوات خلت أو اليوم نتيجة جائحة الكورونا خير مثال لذلك. وهذا يتطلب تنمية شاملة تعتمد على عدد من القطاعات المحركة بالإضافة إلى الأنشطة المحثة (بنصب الحاء) المرابطة بها مجاليا وقنيا من خلال شبكات وسلاسل إنتاجية داخل الجهة وخارجها.

* التوازن (Equilibre): يمثل اختلال التوازن من أهم الضغوطات على سياسات التنمية واستراتيجياتها، وكلها تهدف إلى الحد من هذا الاختلال قدر الإمكان. كما أن آلية التنمية، بحكم كونها عملية استقطابية انتقائية، فرز بطبيعتها عدة اختلالات فهي عملية غير متماثلة أساسا ويتوجب تعديلها مخرجا لها بصفة متواصلة. وكانت الثورة التونسية نتيجة حتمية للاختلال الجهوي والاجتماعي في توزيع الثروة للنموذج التنموي الذي وقع اعتماده منذ نهاية الستينات. والتوازن هنا، يشمل كل الأصعدة: الاجتماعي والمجالي والاقتصادي والسياسي...

فكل تجربة نمووية غير متوازنة في مستوى مجالي معين، فرز حتما فوارق وباينات مجالية على المستوى المجالي الأقل منه (الوطني، الجهوي، المحلي)، يحول دون التنمية المستدامة. فاختلال التوازن على المستوى الوطني يؤدي إلى فاقم التباينات الإقليمية والجهوية ونجد نفس الشيء بالنسبة للمستويين الجهوي والمحلي.

والتوازن يشمل في الحقيقة كل الجوانب قدر الإمكان: الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والمالي... فعلى المستوى السياسي مثلا، طرح مسألة قاسم السلطة بين مختلف المستويات المجالية (المركزية، الإقليمية، الجهوية، المحلية) للحول دون هيمنة سلطة على أخرى أو الخروج عن مبدأ التضامن والتنسيق العام للسياسات المعتمدة والاستراتيجيات المتبعة على الصعيد الوطني، وهي معادلة صعبة إن لم نقل مفارقة. فكل سلطة (مركزية، جهوية، محلية) تسعى إلى المحافظة على امتيازاتها الموروثة، في حين أن السلط الأخرى تعمل على افتكاك أكبر ما يمكن من هامش النفوذ الذي يسمح به القانون والمطالبية بتوسعه أن لزم الأمر. وهو مما يتطلب وضع ضوابط تضمن في نفس الوقت، التنافس والتضامن الترابي بين مختلف المناطق والمستويات والفاعلين والمؤسسات، وهي مفارقة في حد نفسها.

فالتنمية كل لا يتجزأ، شمل كل القطاعات والميادين والجهات، فهي صناعية وسياحية وفلاحية وخدمية وصالية وذهنية وسياسية في نفس الوقت. من هذا المنطلق، لا بد من العمل على استغلال كل الموارد المتاحة في كل المناطق والقطاعات. حيث تخصص المناطق وتطور الأنشطة بما لمنطق الواجهة والنجاعة والمردودية وما تقتضيه مصلحة المجموعة الجهوية والوطنية وحسب ما يتطلبه مبدأ التضامن الترابي دون المس بالتنافس بين الجهات والمدن. فلا معنى لاقتصار التنمية على قطاع معين دون سواه، أو حصر منطقة في نشاط دون غيره⁷. فجل الأقاليم المتطورة في العالم غالبا ما تكون مناطق متعددة الأنشطة: فلاحية وصناعية وسياحية وسياسية وثقافية في نفس الوقت. نجد هنا أقاليم العواصم والحواضر والمدن الكبرى بصفة عامة مثل باريس، نيويورك أو ونس... فالتنمية مسار اقتصادي وحيوية مجتمعية شمل كل جوانب حياة الفرد والمجتمع بشكل متكامل ومتوازن، وهو ما يطرح مسألة ركيبة المؤشرات ومدى غطيتها مختلف الجوانب المر بطة بالتنمية.

من جهة أخرى، فإن التنمية هي بطبيعتها عملية استقطابية فرز بدورها عدم التماثل المجالي والاقتصادي رغم كل الجهود المبذولة. والمطلوب هو العمل على الحد من هذه الاختلالات قدر الإمكان حتى وأن طلب ذلك وضع خطط وبرامج إضافية لتعديل المسار. فالتنمية نطلق بالضرورة من أماكن محددة ومن مؤسسات معينة في قطاعات محنة لتنتشر فيما بعد بصفة درجية لتشمل مؤسسات وقطاعات ومناطق أخرى دون أن غطي كل المجال أو الأنشطة بنفس النسق مما يؤدي حتما إلى بروز فاوت في الانتفاع بمخرجات التنمية عبر المجال.

فالنظرة القطاعية لا زال طاغية علي صور التنمية من خلال محتوى المؤشرات وكذلك المؤسسات التي عنى بها. فوزارة التنمية شرف على ثلاث مؤسسات عنى كل واحدة بجانب من التنمية وهو ما يطرح إشكالية التنسيق. فالمندوبية العامة للتنمية الجهوية (CGDR) عنى بالشريط الساحلي الشرقي الشمالي والأوسط الذي يشمل 11 ولاية رغم انها مندوبية عامة من شأنها أن عنى بالتصور والسياسات العامة والتنسيق⁸؟ أما المناطق الداخلية والجنوب فهي من

7 - فتطور نشاط ما يقصي بطبعه بعض الأنشطة المتنافرة كما يجلب أنشطة أخرى تتكامل أو تساعد مثل الصناعة الملوثة والثقيلة والسياحة التي تؤدي إلى تنافر كما وقع في قابس أو صفاقس مثلا...

8 - تم بعث المندوبية العامة سنة 1982 واشرفت إلى حدود 1994 تاريخ إنشاء دواوين التنمية على السياسة العامة في كل الولايات. ومع بعث هذه الدواوين انحصر دورها في الشريط الساحلي الذي يضم الشمال الشرقي والعاصمة والوسط الشرقي، كأن التنمية في السواحل مستقلة عن التنمية في الداخل والجنوب؟

مشمولات دواوين التنمية للشمال الغربي (ODNO) والوسط الغربي (ODCO) والجنوب (ODS) وهو ما يطرح اشكال التنمية المتجزأة مجاليا ومسألة التنسيق في حقل لا يكون إلا افقيا وأليفيًا. بجانب ذلك نجد المعهد التونسي للقدرة التنافسية والتحليل الكمي (ITCEQ) الذي يعني بالتنمية الجهوية وهو الذي قام بإعداد مؤشر التنمية الجهوية في حين أن المعهد الوطني الإحصاء (INS) يتعهد بإنتاج وجميع البيانات. كما أن و نس عاشت لفترة وجيزة ادماج التهيئة والتنمية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات لكنها لم دم كثيرا حيث م إحداث المندوبية العامة للتنمية الجهوية والتهيئة الترابية (COGEDRAT). هذا يعكس هيمنة النظرة القطاعية التي م مثل أكبر عائق للتنمية الترابية التي لا كون إلا أفقية. فالتنمية، كالتهيئة، توزع مهامها بين ثلاث وزارات أساسا: وزارة التنمية والاستثمار ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الشؤون المحلية بما يفضي إلى شتت الجهود و داخل المشمولات و ضاربها والخلط في المفاهيم.

2- خلط بين التنمية المحلية والتنمية الجهوية أو الإقليمية

نلاحظ وجود خلط كبير في الأذهان بين التنمية الجهوية والتنمية المحلية مما يدخل ارباكا وارباقا مفهوما ومصطلحيا يجعل الفهم مستعصيا في غالب الأحيان. حيث نجد العديد يتحدثون عن التنمية الجهوية في مكان التنمية المحلية على مستوى مدينة صغيرة أو بلدية أو معتمدية والعكس صحيح.

هذا الخلط، نجده على مستوى الدستور⁹، ولكن ليس موضوعنا اليوم. نجده كذلك في النقاش الدائر في مجلس النواب والمنصات الحوارية التلفزيونية والصحف المتداولة. فالتنمية المحلية م هتم بالمستوى المجالي المحلي الذي يكون أساسا وركيزة للحياة اليومية (نقلات العمل والدراسة، المرافق الأساسية، الخدمات اليومية والمنتظمة التي يحتاجها الفرد كالصحة الأساسية والتعليم الأساسي وحتى الثانوي، الأسواق اليومية والاسبوعية،...) ونجد في هذا المستوى المجالي البلدية،

9 - الباب السابع للدستور يتحدث عن السلطة المحلية، في حين أنها تشمل ثلاث مستويات مجالية: محلية و جهوية وإقليمية. وكان من المفروض استعمال لفظ يشمل المستويات الثلاث وهو السلطة الترابية (Autorité territoriale)، فلا يمكن ان تكون محلية، إلا إذا كان المصطلح نقل عن الانجليزية أو عن المشرق اين يستعمل المصطلح المحلي أكثر شأنه شأن الإنتاج المحلي.

والمدينة¹⁰ والمعتمدية. أما التنمية الجهوية¹¹ أو الإقليمية¹² فتهتم بالجهة والإقليم وهو المستوى "حت الوطني" (infra-national)، مهما كان حجم القطر، الديمغرافي أو المساحي أو عدد الوحدات الترابية، وشمل بالنسبة للبلاد التونسية ولاية أو عدة ولايات. فالتنمية الجهوية/الإقليمية تهتم بالمشاريع والمرافق والتجهيزات التي تشمل كامل الولاية أو عدة ولايات مثل السدود، الأقطاب الجامعية والصحية، المؤسسات الجامعية، المستشفيات الجامعية ... في حين أن التنمية المحلية¹³ عنى بالخدمات والتجهيزات على مستوى البلدية والمدينة أو المعتمدية.

3- المؤشرات لماذا؟ وسيلة أم هدف

هناك العديد من المؤشرات وضعت، سواء في العالم أو في تونس، بهدف تحديد مستوى التنمية في مختلف الجهات والأقاليم داخل القطر الواحد أو على مستوى الأقطار في العالم. ويخضع كل منها لإشكالية ومنهجية مختلفة مما يطرح مسألة المقارنة في المكان والزمان، حيث خضع هذه المؤشرات لمفهوم معين وصور محدد للتنمية الجهوية مما يطرح مسألة مطابقة هذه المؤشرات لهذا التصور. بجانب ذلك، نجد بعض المؤشرات تقتصر على بعد محدد أو جانب معين، مثل ما هو الحال بالنسبة لمؤشر الفقر¹³ أو مؤشر الجاذبية الجهوية للمعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE) الذي يهتم بجاذبية الجهة على المؤسسات¹⁴. فهي مؤشرات فرعية¹⁵ تقتصر على جانب من الجوانب وطرح إشكاليات مماثلة. وبالرغم من ذلك، فإن مفهوم ذات الصلة المعتمد. فكل منها هو، في الواقع، سبب ونتيجة في نفس الوقت، حدد مستوى التنمية ومسارها وعكس نتائجها وداعيا لها. فهي مؤشرات تناول

10 - يمكن أن تشمل المدينة عدة بلديات وهو شأن المدن المتوسطة والكبيرة.

11 - في الاستعمال المتداول الحالي تطلق كلمة الجهة على الولاية أساسا وكذلك مجموعة من الولايات حيث قسمت البلاد التونسية إلى 7 جهات كبرى منذ منتصف السبعينات (المخطط الخامس للتنمية 1977-1981) وبداية الثمانينات (المخطط السادس للتنمية 1982-1986) هي العاصمة، الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقيين الوسط الغربي، الجنوب الشرقي والجنوب الشرقي. ونجد أحيانا العاصمة ضمن الشمال الشرقي في بعض الإحصائيات. وهذه الجهات، السبعة أو الستة، هي في الواقع تمثل أقاليم فعلية دون مأسسة رسمية لكن تستعمل في إنتاج البيانات وللتخطيط وبرمجة بعض التجهيزات. أما دستور 27 جانفي 2014 فقد عوض الولاية بالجهة وبعث الأقاليم التي لاتزال تترقب التفعيل إلى الآن والتي تضم كل منها عددا من الولايات أو الجهات.

12 - نجد هنا خلطا آخر بين الجهة والإقليم، حيث أن الإقليم هو المصطلح المتفق عليه علميا والمعتمد في العلوم الجغرافية الجغرافيا أساسا والاقتصادية كذلك. والإقليم هو منطقة شاسعة تجمع بين عدة ولايات ويقابل كلمة «Région» الفرنسية أو الإنجليزية. ونجد الكلمة مستعملة عند الإدريسي عندما قسم العالم إلى عدة أقاليم. أما الدستور فقد استعمل كلمة الجهة كمرادف وبديل عن الولاية الحالية في الوقت الذي أبقى فيه قانون الجماعات المحلية عن الوالي (قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018) ليكرس استعمالا سائدا في الإدارة والصحافة والفضاء العام والخطاب السياسي حيث نجد استعمال الكلمتين، الجهة والولاية، في نفس المعنى في أغلب الحالات ونتحدث عن الإدارة الجهوية، والمندوبية الجهوية، والتنمية الجهوية وأمثلة التهيئة الجهوية... وقد ترجم الإقليم بالفرنسية إلى كلمة District ربما استنساها بتجربة "إقليم تونس" وهي مؤسسة بعثت في بداية السبعينات لتنسيق السياسات والتدخلات في كامل تراب العاصمة. وهي كلمة تعني تقسيم إداري ترابي بغض النظر عن الحجم والصلاحيات ونجده مستعملا مثلا في وزارة الداخلية والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) وشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)...

13 - هناك عتبة الفقر والفقر المدقع ويتحددان بنسبة السكان دون دخل يومي يساوي 1 و2 من الدولارات يوميا (PPA). نجد في هذا الباب مؤشر الفقر البشري وهو يعتمد عناصر مؤشر التنمية البشرية لصندوق الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والتركيز على النقص الحاصل فيها.

14 - اعتمد هذا المؤشر في البداية على 5 حقول وتطورت لتصبح 9 سنة 2019: المؤسسات والحكومة، التجهيزات والتحضّر، الصحة، التربية والكفاءات، اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال، الإدماج المالي، سوق الشغل، دينامية الأعمال والإبداع (IACE 2019).

15 - نجد أن مؤشر الجاذبية الجهوية (IAR) ترتبط بدرجة معنوية إحصائية مرتفعة بالإنفاق الفردي السنوي (DPA)، نسبة الفقر، ومؤشر التنمية الجهوية (IDR) خلافا لنسبة البطالة التي لا ترتبط بها.

□ دني مستوى المعيشة للسكان من جهة أو مدى جاذبية المنطقة للمؤسسات وللاستثمار، سواء كان الفعلي منه أو الذهني والمربح. كما أن هذه المؤشرات □ عكس المفهوم السائد للفقر أو الجاذبية الجهوية أو البيئة أو الحوكمة... فبالنسبة للفقر مثلا، عن أي فقر نتحدث؟ هل هو الفقر المادي النقدي؟ أم هو الفقر المعنوي الناتج عن الصورة الذهنية للفقر لدى الفرد أو المجموعة؟ أو الفقر متعدد الجوانب؟ وهو ما يفسر الاختلاف الكبير في الأرقام المعتمدة في الزمن¹⁶ وحسب المؤسسات¹⁷. فمؤشر الجاذبية الجهوية مثلا يتوجه للمؤسسة ويعتمد في ذلك على أصحاب المؤسسات من خلال استمارة موجهة بالإضافة إلى متغيرات للبنية الأساسية والخدمات (IACE).

في كل الحالات، وبغض النظر عن المنهج المتبع لوضعها والمتغيرات المعتمدة، فإن هذه المؤشرات □ تعتمد على عدة متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسة في علاقة متينة بالتنمية، مما يطرح مسألة ركيبة المؤشر وموازنة الأهمية المتفاوتة للحقول (الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي...) والمتغيرات المعتمدة وطريقة الموازنة والتفصيل مثل الدخل، امتلاك السارة، الهاف الجوال، الإنارة، الماء، ... أو الحوكمة، اندماج المرأة في سوق الشغل، المشاركة في الحياة العامة...

هذه المؤشرات، بمختلف أصنافها، □ تهدف في الحقيقة إلى □ حديد الأهداف التنموية بدقة أكبر على مستوى المنطقة المعنية (القطر، الإقليم، الجهة/الولاية، المعتمدية...)، □ مكن من المقارنة المكانية والزمنية لتحديد الثغرات والفوارق. كما □ مننا من رسم سياسات التنمية الترابية ووضع استراتيجيات وبرامج مفصلة للغرض. وقد بينت مختلف الدراسات في العالم وجود علاقة متينة بين □ وفر المعلومة الإحصائية ودرجة التنمية مما يبين ضرورة إيجاد منظومة إحصائية جهوية ومحلية وهو مالا يتوفر حاليا في □ ونس حيث □ شح البيانات مما يحول غالبا دون □ وصيف الأوضاع بدقة أو □ حديد مؤشرات دقيقة.

4- المؤشرات لمن؟ السلطة المركزية أو السلطة المحلية أو المواطن؟

في الواقع، نحن أمام مفارقة بين ما يتطلبه الجانب النظري من □ عمق ودقة □ عقيد وما يقتضيه الجانب العملي من بساطة وشفافية وسهولة الاستعمال.

16 - كانت نسب الفقر قبل 2010 تحتسب بشكل محدد يجعل منها نسبا متدنية في مستوى 3 بالمائة وتم تعديلها بعد الثورة لتصل إلى حدود 15 بالمائة؟ انظر المعهد الوطني للإحصاء، 2019, 2018, Amor Belhedi

17 - في الوقت الذي يعنى فيه المعهد الوطني للإحصاء بالفقر النقدي وهو 60 بالمائة من الدخل الوسيط بجانب مقاييس أخرى، نجد أن وزارة الشؤون الاجتماعية تهتم بنسب السكان الذين يتمتعون بإعانة أو دفتر معالجة مجاني أو بتعريف منخفضة مما يجعل النسب تتراوح بين الضعف وأكثر؟ كما أن أزمة الكورونا جعلت السلط تنظف إلى ثغرات كبيرة في حصر الفقر وعدد الفقراء جعلت مئات الآلاف خارج النظام الإحصائي؟ Amor Belhedi 2018, 2019

فلتكون المؤشرات سهلة الفهم والتطبيق بالنسبة للمستعملين من مسؤولين جهويين ومحليين ومواطنين ومجتمع مدني، ويتسنى لهم مراقبتها والتثبت منها ومتابعتها وان لزم الأمر المطالبة بتعديلها، لا بد أن تكون هذه المؤشرات مبسطة في ركيبتها واحتسابها ومراقبتها.

في المقابل، نجد أنه كل ما كان عدد المتغيرات من فعا والطرق الإحصائية متطورة، كلما كانت المؤشرات عكس أكثر الواقع وأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب ولكن فهمها وتطبيقها يستعصيان أحيانا حتى على المختصين.

*الجانب النظري: يكمن في استعمال عدد من فعا من المتغيرات ومناهج جد متطورة في البحث والتحليل مما يجعلها تستعصي على فهم العديد من المواطنين والمسؤولين المعنيين بعملية التنمية حيث تطلب طرقا إحصائية متطورة ونماذج تحليلية معقدة بدرجة كبيرة جعلها غالبا من اختصاص خبراء تحليل المعطيات وبالتالي الإدارات والمؤسسات المركزية المتعهددة بذلك فضي غالبا إلى "صناديق سوداء" وهو ما يجعل المسؤول المحلي و المواطن العادي والمجتمع المدني عاجزين عن فهم المؤشر¹⁸ ومراقبته أو نقده والمطالبة بتعديله.

*الجانب العملي: يتمثل في اعداد مؤشر بسيط، سهل الفهم والحساب والتطبيق والمقارنة والبرمجة لمختلف المسؤولين والشرائح الاجتماعية والجمعيات والمجتمع المدني المهمة بمسألة التنمية. وهو ما يتطلب طرقا إحصائية بسيطة و عددا محدودا من المتغيرات.

في النهاية، نجد أنفسنا أمام معادلة صعبة، ضاف إلى الضبابية التي شوب مفهوم ومحتوى التنمية، فسر سوء فهم هذه المؤشرات وطرح مسألة فاعليتها ونجاعتها، فكيف يتوجب وظيفتها واستغلالها؟ في الحقيقة، يجب وحي التمشيين بصفة متوازية، مما يمكننا من فهم و تحليل الظاهرة وقيسها ووضع مؤشرات تقترب أكثر ما يمكن من الواقع وهو ما يتطلب عددا كبيرا من المتغيرات واعتماد طرق إحصائية جد متطورة تستعصي عن المواطن وحتى على نسبة كبيرة من المسؤولين وخاصة على المستوى الجهوي والمحلي. وفي نفس الوقت، يجب العمل على وضع مؤشرات مبسطة، سهلة الفهم والاستعمال والمراقبة والمتابعة.

18 - نجد مثلا في مفتاح التوزيع قوة 0.8 ولكن دون توضيح كيفية تحديدها (ITCEQ 2018).

فالسطة المركزية لا زال متشبثة بسلطتها التي ارساها النظام المترکز على مدى عقود من الزمن والتخلي عنها لن يكون سهلا وبين عشية وضحاها. فلا ننسى أن العناصر الأساسية للسلطة هي المال والتكنولوجيا والمعلومة؟ وهذا ما يفسر غالبا السلوك السائد لدى المؤسسات والمسؤولين والتمثل في عدم نشر البيانات بسرعة وعن طواعية لمد من يريد بها بسرعة. وهذا ما يجعل أن السلط الجهوية والمحلية فتقد غالبا إلى المعطيات الضرورية لتحيين المؤشرات ومتابعتها لتتقرب مدها بها من طرف المؤسسات المختصة أو سلطة الإشراف؟ ومثل الرقمنة وربط قواعد البيانات ببعضها حلا يمكن من التسريع بالنفاز إلى المعلومة وتحيين المؤشرات ومتابعتها بصفة آلية وأنية.

5- مؤشرات وبرامج التنمية الجهوية؟ الوسيلة والهدف؟

يعتبر مؤشر التنمية مقياسا لمستوى التنمية الترايبية العام (أو القطاعي)، محلية كانت ام جهوية أو وطنية، فهو يعد المحرار الذي يمكننا من متابعة مسار التنمية وتحديثها في الوقت المناسب. ولكنه يبقى دون معالجة المسألة برمتها التي تتطلب كشفا رايبا شاملا، معمقا وضايفيا يفضي إلى وضع سياسية واستراتيجية وبرامج نموية تماشى مع كل منطقة حسب طبيعة الإشكاليات المطروحة فيها، في إطار خطة وطنية متناسقة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

فغياب سياسة نموية متكاملة تشمل كل المناطق وحدد أهدافها واولوياتها ومراحلها ومواردها والمتدخلين فيها، يفقد المؤشرات التنموية نجاعتها وجعلنا نهتم بالأعراض والتمظهرات كالبطالة أو الفقر أو التجهيزات الصحية أو الثقافية دون معالجة المشكل الأصلي المتمثل في تنمية الجهة أو الإقليم، كالتبيب الذي يكتفي بالحد من ارتفاع حرارة المريض دون معرفة الداء ومعالجته بصفة جذرية ليبقى عند دور المسكن. فالمؤشرات شأنها شأن "لوحة القيادة" للسيارة أو الطائرة يمكننا من أن نكون على علم بمستويات كل المتغيرات دون أن نعرف أين يكمن الخلل ولا طريقة المعالجة أحيانا.

فالافتاء بمؤشر التنمية لتوزيع التمويلات المرصودة يجعلنا نبقى في مستوى النثر/النشر المجالي (Saupoudrage) كما وقع بالنسبة لعدة برامج مثل التنمية الريفية او الحضرية أو الجهوية أو الحضائر رغم مساهمتها الفعلية في تحسين الأوضاع المعيشية للعديد من المناطق. فالنثر المجالي، مثل الإعانات، لا يفضي إلى

برامج نمو مدمجة (قنيا، اقتصاديا، مجاليا). فهو يهدف إلى لبية الحاجيات الملحة لمختلف المناطق ويخضع لمبدأ الانصاف بين الولايات أو الجهات أو المعتمديات. بما لمفاح وزيعية محددة، دون ادماج مجالي أو قني، بما لنظرة قطاعية سائدة ولا يمكن برمجة موارده مسبقا على امد أكثر من سنة نظرا لأنه ظرفي ومتغير. كما يفضي النشر المجالي، في نهاية المطاف، إلى خلق عقلية الاستعانة والإعالة والتعويل على الآخر على غرار برامج التنمية الريفية العادية والمندمجة والرامج الجهوية وبرنامج 26-26 وبرامج التشغيل وغيرها¹⁹.

فالتنمية تمثل أساسا في خلق دينامية ذاتية لمنطقة معينة (الإقليم، الجهة، المعتمدية أو البلدية) مكنها من خلق الثروة وتطوير مستوى وظروف العيش من خلال برامج متكاملة ومندمجة بما لأهداف مرسومة عبر مراحل زمنية واضحة وذلك بتحديد الأطراف المعنية والموارد الضرورية والإمكانات المستلزمة في إطار سياسة نمو رابية (وطنية، إقليمية، جهوية ومحلية) متناسقة. وبقي المؤشرات بمثابة الوسيلة التي مكننا من متابعة الوضع التنموي والبرامج المرسومة ومدى لاؤها مع الأهداف المحددة وآلية للتعديل والمراجعة والتوجيه. ومن هذا المنطلق يجب أن عكس مختلف جوانب التنمية دون غليب جانب أو غيبب آخر مثل البعد السياسي، المركزية الإدارية²⁰ ومستوى الخدمات وجوها والاستقطاب المجالي الناتج عن ذلك، النظم الحضرية الجهوية، ركبية را المال واصوله الجغرافية وغيرها، وهو ما يجعلنا نقتصر غالبا على الجانب الكمي دون النوعي والهيكلية²¹.

فالاكتفاء بالمؤشرات دون إعداد خطط وبرامج دقيقة ومفصلة في المكان والزمان من حيث الأطراف الفاعلة والمؤسسات والتمويل والتشريع يجعل من السلطة المركزية الفاعل الوحيد الذي يحدد ماذا وأين ومتى وكيف بالإضافة إلى كونها الطرف الوحيد الذي يحدد هذه المقاييس والمؤشرات. كأن الدولة خلت نهائيا، ولكن دون التصريح بذلك، عن دورها في وضع خطط نمو جهوية في شكل مشاريع مهيكلية وهيكلية في نفس الوقت التي يرجع آخرها إلى التسعينات. وهو ما يطرح مسألة السلطة الجهوية والإقليمية التي لا زال مشروعا مؤجلا عشر سنوات

19 - لقد قمنا بدراستين حول التنمية الريفية وبرنامج 26-26 ووصلنا إلى هذا الاستنتاج. أنظر Belhedi A 1996

20 - يتمثل في السلطة الجهوية/المحلية والحوكمة الترابية والاستقلال المالي والإداري والتصرف الذاتي وتمثيلية السلطة وهي جوانب تمثل عنصر الاستقلالية.

21 - ففي مجال الصحة مثلا، يعتبر عدد الأطباء أو الأسرة لكل 1000 ساكن مثلا من المؤشرات الهامة في تحديد المستوى الصحي وترتيب الجهات ولكن الأهم من ذلك هو عدد الأطباء المختصين في القطاع العام والخاص، تعدد الاختصاصات وغيرها من الجوانب النوعية التي تعكس الخارطة الصحية والتطبيب والتداوي والاستشفاء.

بعد الثورة التي قامت من أجل التنمية التي تضمن وحدها الكرامة في الجهة وفي الوطن.

هذا التمشي يجعل من الدولة كتفي بمهمة التعديل البعدي بعالم مؤشر التنمية أو للمؤشرات الجزئية كالبطالة والفقر و دنى نسب النجاح او مستوى المعدلات لتلامذة البكالوريا التي لا و لهم للالتحاق بكبريات الكليات والمدار العليا كما وقع أخيرا في شكل مميّز إيجابي لفائدة المناطق الأقل نمية. ويعتبر التمييز الإيجابي الذي أقره الدستور في فصله 12 بمثابة الوسيلة التي ساهم من الحد من الفوارق بين الأقاليم والجهات والمناطق من خلال رصد موارد أكبر إلى المناطق الفقيرة والأقل نمية أو حتاج إلى حفيز الكفاءات البشرية أو وضع إجراءات محفزة، دون أن كون كافية. ويبقى التمييز الإيجابي مشيا قطاعيا دون صور شامل للتنمية الترابية، حيث يسعى كل قطاع كالصحة أو التعليم العالي وغيرها من القطاعات إلى مكن المناطق الأقل نمية من موارد أكبر من النسب التي رجع إليها حسب المعايير المعتمدة عادة.

فالتمييز الإيجابي آلية وقتية وظرفية يتم اعداده بصفة منتظمة ويختلف فيها ريب كل منطقة من سنة إلى أخرى. وبهذه الطريقة، يمثل التمييز الإيجابي آلية وزيعية بعديّة ومتابعة و تعديل ضرورية مكن من و جيه برامج التنمية في مختلف المناطق، ولكنها تبقى غير كافية في غياب خطط نموية جهوية واضحة المعالم والأهداف والمراحل والمحتوى والتمويل وبقى عملية "رقيعية"، عدل التوزيع الأول للاعتمادات وبقى خاضعة لمنطق النشر المجالي.

ويمثل النشر المجالي سلوكا مترسحا وعقلية سائدة للنظام الذي لا يزال متركزا حتى بعد الثورة ولم يقم بعد بتفعيل اللامركزية التي نص عليها الدستور. وبقيت التنمية الجهوية خاضعة لقرار المركز قبل كل شيء. فلا أدل على ذلك من «المجالس الوزارية» التي لا زال عقد على خلفية اندلاع أزمة في منطقة ما ليتم وليف حزمة من الإجراءات تمثل في مجموعة من المشاريع لا علاقة ببعضها البعض سوى أنها وجد في نفس الولاية، غالبا ما كون اعتمادها مرصودة في المخطط أو وخذ على حساب برامج أخرى وذلك للحد من الأزمة مثل ما وقع في عدة ولايات مثل قفصة والقصرين وجندوبة و طاوين. هذا التمشي كان من المفروض أن ينتهي مع الثورة ولكن السلوكيات تطلب فترة زمنية طويلة لكي تغير، نظرا لترسخها الكبير في الذهنية العامة وفي إدارة الشأن العام. فالتمييز الإيجابي

مثلا لم يقع فعيله في القبول بكليات الطب والمدار □ العليا إلا سنة 2019 لتشمل 500 متحصل على البكالوريا من الولايات الأقل □ نمية. من هذا المنطلق، يتحتم فعيل التمييز الإيجابي في شكل برامج وخطط ومشاريع مهيكلت لتكون أكثر نجاعة ومقرونية لدى المواطن والمسؤول المركزي والمحلي على السواء.

وإن لم يبرز التمييز الإيجابي بصفة واضحة فلأنه لم يقع فعيله بصفة ملموسة وبلور □ ه في شكل برامج واضحة لا على المستوى المركزي ولا على المستوى الجهوي، بالإضافة إلى ضعف النسبة المخصصة لذلك في اعتمادات التنمية أو التصرف، وهو ما يطرح أحيانا مسألة الجدوى التي □ بدو للعديد محدودة. نجد نفس الإحسا □ بالنسبة لمؤشرات التنمية التي وضعت منذ 2012 والحال أن الدستور، في فصله 12، جعل الحد من الفوارق بين الجهات مبنيا على هذه المؤشرات مما يجعل منها موضوع اختلاف ونزاع حول مصداقيتها □ ركيبتها وحقا □ طالب به الجهات الأقل □ نمية ويطرح إشكالية المشاركة في وضع هذه المؤشرات بجانب السلطة المركزية وعدم الاكتفاء بتطبيق مقاييس وضعت من طرفها.

الخاتمة

□ عكس مؤشرات التنمية الجهوية مستوى التنمية ومسارها في مختلف جوانبها □ مثل وسيلة ناجعة وضرورية لمتابعة الوضع التنموي لمختلف المناطق □ تعديل مسار التنمية فيها، مما يستوجب ربطها دائما بالمفهوم الشامل للتنمية والمعقد دون أن □ صبح هي الهدف ونبقى بذلك في مستوى الشكل والأعراض دون معالجة أصل المشكل أو نتوقف على جانب من جوانب التنمية وهو لا ينفى اعداد مؤشرات قطاعية أو موضوعية □ عنتي بإشكالية معينة أو حقل محدد.

فالمؤشرات ضرورية لمتابعة الوضع التنموي ورسم الأهداف والمقارنة □ تقييم السياسات التنموية □ تعديلها في الوقت المناسب ولكنها □ بقى غير كافية □ ماما إذا لم □ كن مرفوقة ببرامج □ نمية جهوية أو محلية واضحة المراحل والأهداف والوسائل والموارد.

ويقتضي الهاجس العملي أن □ كون المؤشرات التنموية مبسطة جدا حيث يسهل اعدادها وفهمها □ طبيقتها ومراقبتها من طرف الجميع دون أن نتخلى على مواصلة التعمق العلمي والتحليل الدقيق لمسألة التنمية وآلياتها □ تطوير المؤشرات العامة والفرعية. فهما □ وجهان متكاملان ومتلازمان لا يمكن أن نقف عند إحداهما.

كما يجب العمل على إعداد مؤشرات منفصلة للتنمية على مستوى التنمية الجهوية والإقليمية بجانب التنمية المحلية مع الوصل بينها والمرور من الواحد إلى الآخر بكيفية سهلة ومبسطة للمسؤول وللمواطن على السواء جنبا للخلط بين التنمية الجهوية والمحلية. هذه الأخيرة يمكن أن تشمل، في المستقبل القريب، البلديات والمدن، وعلى المستوى المتوسط العمادات أو مجموعة من العمادات. هذا ما يطرح مسألة التقسيم الإداري عموما على جل الأصعدة²².

فبالإضافة إلى إشكالية ركيبة المؤشرات، نجد مسألة إنتاج البيانات من حيث الطبيعة والتوقيت والنشر الآني وهو ما يطرح مسألة الثقة بين المنتج والمستعمل والمواطن ومسألة الرقمنة والتشبيك بين مختلف قواعد البيانات بصفة آلية وآنية.

المراجع

- بالهادي عمر - 2017: التمييز الإيجابي: آلية للإنصاف والاندماج الترابي. مداخلة في الندوة "التمييز الإيجابي: مبدأ دستوري لتعزيز اللامركزية. أية آليات للتنفيذ؟" مركز التكوين ودعم للامركزية. 16 نوفمبر 2017.
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية - 2019: مؤشر التنمية الجهوية كدليل لصياغة خارطة نمووية جديدة. مذكرات وحاليل المعهد. عدد 55، سبتمبر 2019، 25 ص. <http://www.itceq.tn/wp-content/uploads/files/notes2019/indicateur-de-developpement-regional-2019.pdf>
- API - 1980 : *Proposition d'une nouvelle législation relative à l'industrie manufacturière en fonction des nouveaux impératifs de son développement*. 93p
- Belhedi A - 1981 : "Le Programme de Développement Rural : les illusions et la réalité". *Revue Tunisienne de Géographie*, n° 7, pp.9-45.
- Belhedi A - 1982 : « Du problème régional. Contribution pour mesurer et réduire l'inégal développement. Première approche et application à la Tunisie ». *Revue Tunisienne de Géographie*, n° 9, pp.9-42.
- Belhedi A - 1989 : *Société, espace et développement*. Thèse d'Etat, 3 vol, 296, 305 et 252 p, FSHS, Université de Tunis, Tunis. Cf. vol.2
- Belhedi A - 1992 [2017] : *Société, espace et développement en Tunisie*. Publ de la FSHS, Université de Tunis, 303p. (1ère édit 1992, 262p).
- Belhedi A - 1996 : *Développement régional, rural, local*. Cahiers du CERES, Série Géo, n° 17351p.

22 - يطرح التقسيم الإداري مسألة التنسيق بين مختلف المستويات ودقة البيانات والمقارنات في المكان والزمان. فقد انتقلت البلاد التونسية من 13 ولاية بعيد الاستقلال إلى 24 منذ 2001. أما عدد المعتمديات فهذه 264 في حين ان البلديات تعد 350 فعدم الاستقرار في التقسيم يجعل من عملية المقارنة عملية صعبة أحيانا تمر من خلال التقريب لا غير وتفتقد للدقة. فقد انتقلنا من وضع كانت فيه عدد البلديات أقل من عدد المعتمديات إلى وضع عكسي بعد تعميم النظام البلدي سنة 2018. فتعميم النظام البلدي كان قد أقرح في دراسة استراتيجية سنة 1996 اهتمت بالهجرة والتنمية الجهوية كنت قد أدتها لحساب وزارة التنمية والمعهد الوطني للإحصاء (MDE-INS 1996). فحشر كل البلديات في خانة واحدة يطرح مسألة تجانس البيانات، فحجم البلديات ودرجة تطورها ومستوى تجهيزاتها وخدماتها تختلف من بلدية على أخرى. فهناك من البلديات ما يرجع لمنصف القرن التاسع عشر مثل تونس. ولا يمكن مقارنتها ببلديات حديثة أو لا تزال ريفية أو بعثت منذ سنتين؟ وكان من الأجدى بعث ثلاث أصناف من البلديات تبعاً لدرجة تطورها ونوعية المشاكل المطروحة وحاجيات المتساكنين: بلديات ريفية، شبة حضرية وحضرية. ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر حسب مقياس محدد لمستوى التحضر والتطور. هذا التقسيم يتماشى مع الدستور الذي لا ينص على ذلك ولكن لا يمنع كذلك وهو ما يمكن من الاستجابة لحاجيات السكان بالتدرج حسب إمكانيات البلديات وتطلعات المواطنين. من جهة أخرى، موقع الولاية وتركيبها يحددان ملامح ومستوى التنمية فيها ولا أدل من ذلك أكثر من ولاية المهدية أو المنستير حيث تتموقع الأولى بصفة عرضية خلفا لسوسة والمنستير وتضم 3 معتمديات ساحلية بجانب معتمديات تقترب من منطقة القيروان وسيدي بوزيد من حيث درجة التنمية مما يفسر تدني مؤشراتها بشكل يجعلها تقترب أكثر من الولايات الأقل تنمية.

Belhedi A - 2012 : *La fracture territoriale. Dimension spatiale de la révolution tunisienne.* Wassiti Editions, Coll. Ibraz, 262p.

Belhedi A -2016 : « De la durabilité et de l'équité territoriale. Quelques éléments de réflexions. « Environnement Durable, Aménagement et Equité Territoriale », Symposium International de l'AGT-03-06 novembre 2016, Hammamet, 23p. en cours de publication. Voir le site <http://amorbelhedi.unblog.fr>

Belhedi A - 2019 : « Les disparités régionales en Tunisie. Défis et enjeux », p.7-32, in *Les conférences de Beit Al-Hikma 2017-2018.* Académie Tunisienne des Sciences, des Lettres & des Arts, 193p en fr, et 111p en ar. Voir aussi le texte des différentes communications sur les disparités régionales dans site personnel : <http://amorbelhedi.unblog.fr>

CGDR - 1982 : *Carte des priorités régionales.*

CGDR - 1982 : *Carte des zones d'intervention prioritaire.* 107p

CGDR - 2017 : *L'observatoire des territoires tunisiens : le Référentiel d'indicateurs de développement régional.* RIDER. Rapport final. Sidhom H et Arfa Ch. 158p.

IACE - *Rapport annuel sur l'emploi.* 2017, 2018, 2019 ITCEQ 2015 : « Développement régional. Priorités et mesure ». *Tribune de l'ITCEQ*, n° 108.

ITCEQ - 2017 : *La discrimination positive, un principe constitutionnel à concrétiser pour l'emploi décent dans les régions.* 263p.

ITCEQ - 2018 : « Indicateur de développement régional : Méthodologie et résultats ». *Notes et analyse de l'ITCEQ*, n°1, 23p. <http://www.itceq.tn/wp-content/uploads/files/notes2018/indicateur-dev-regional.pdf>

MDE-INS - 1996 : *Migration intérieure et développement régional.* Etude stratégique, direction de A Belhedi. Rapport définitif. 351p.

Ministère des Affaires Sociales (MAS) - 2012 : *Principaux indicateurs de développement social en Tunisie.* Bureau des Etudes, de la Planification et de la Programmation, 9p.
